

اللائحة الأساسية

الجمعية التعاونية
للفراولة و الفواكه
بالقطيم



الجمعية التعاونية للفراولة والفواكه بالقصيم



(الفصل الأول)

التأسيس

المادة (١): تأسيس الجمعية:

بمشيئة الله وتوفيقه، تم تأسيس هذه الجمعية بموجب نظام الجمعيات التعاونية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٣ و تاريخ ٩ / ٣ / ١٤٢٩ هـ وما يصدر عليه من تعديلات ولوائح تنفيذية وبموجب نصوص احكام هذه اللائحة، وهي جمعية تعاونية للنحالين بالباحة .

المادة (٢): منطقة عملها:

تشمل منطقة عمل الجمعية منطقة القصيم والمحافظات التابعة لها .
كما يكون مركزها في منطقة القصيم - محافظة البكيرية - ويمكن نقله بقرار من الجمعية العمومية الى أي مكان آخر ضمن منطقة عملها بشرط الا يكون في هذا النقل ضرر لجمعية أخرى.

المادة (٣): أغراض الجمعية:

تهدف الجمعية إلى

١. إقامة منتديات ومهرجانات للفراولة والفواكه الأخرى وتعزيز ونشر الوعي والإرشاد الزراعي وتعزيز الثقافة لدى المزارعين بالتقنيات الحديثة في زراعة منتجات الفراولة والفواكه الأخرى
٢. توزيع وزراعة الشتلات وزراعة الأنسجة للفراولة والفواكه الأخرى
٣. إنشاء منصات لتصنيع وتسويق وتصدير الفراولة والفواكه الأخرى ووضع الخطط الزراعية لخلق التوازن بين العرض والطلب والحفاظ على الجودة وتوفير مدخلات الانتاج وخفض التكاليف عن طريق الشراء الموحد
٤. صناعة المنتجات التحويلية للفراولة والفواكه الأخرى
٥. إقامة حاضنات عمل لزراعة الفراولة والفواكه الأخرى

أو أي خدمة أخرى ضمن اختصاص الجمعية.

المادة (٤): حق التصرف:

تكتسب هذه الجمعية الشخصية الاعتبارية بمجرد اتمام عمليتي التسجيل والإشهار المنصوص عليهما في المادتين (٤ و ١٢) من نظام الجمعيات التعاونية والمادتين (١٣ و ١٥) من اللائحة التنفيذية للنظام و تزود الجمعية بشهادة تسجيل ونسخة معتمدة من هذه اللائحة، و للجمعية او من يمثلها بعد اتمام اجراءات التسجيل والإشهار حق التصرف فيما من شأنه تحقيق الأهداف والأغراض المنصوص علي عليها في المادة الثالثة من هذه اللائحة.

(الفصل الثاني)

الأعضاء

المادة (٥): شروط العضوية

يجب ان تتوفر في كل عضو بالجمعية الشروط التالية:

١. أن يكون سعودي الجنسية.
٢. أن يكون قد أتم الثامنة عشر من العمر، ويستثنى من ذلك الأعضاء المعنويون وورثة العضو المتوفى.
٣. أن يكون عند المساهمة في تمام الأوصاف المعتبرة شرعاً للتصرف المطلق.
٤. ان يكون قد سدد الحد الأدنى للمساهمة بالجمعية.
٥. أن يكون من المقيمين بمنطقة خدمات الجمعية، او له مصالح في منطقة خدماتها ذات علاقة بأغراضها ونشاطاتها.
٦. الا يزاول عملاً يتنافى ومصلحة الجمعية.
٧. ان يقبل به مجلس ادارة الجمعية باستثناء الاعضاء المؤسسين ويحق لمن يرفض مجلس الادارة قبول عضويته ان يستأنف امام الجمعية العمومية، فاذا اقرت عضويته اعتبر عضواً بالجمعية بعد تسديد قيمة الاسهم التي يرغب الاكتتاب بها.

المادة (٦): مساهمة المؤسسات بالجمعية:

يجوز للشخصيات المعنوية (كالمؤسسات والشركات) ان يساهموا بالجمعية اذا توفرت فيهم شروط العضوية، و في هذه الحالة لا يحق لأعضاء هذه الشخصية المعنوية الاستفادة بصورة فردية من خدمات الجمعية كما لا يجوز ترشيحهم لعضوية مجلس الادارة او اللجان الاخرى مالم يكونوا مساهمين شخصياً بالجمعية.

المادة (٧): مساهمة الجمعية بالمؤسسات:

يجوز للجمعية بعد موافقة الجمعية العمومية والوزارة ان تساهم كشخصية اعتبارية بالمؤسسات والشركات التي تنشأ في منطقة خدماتها بشرط ان تكون المساهمة من شأنها تحقيق اهداف الجمعية و على الا تزيد عن نصف رأس مال الجمعية الأسهمي وقت المساهمة.

المادة (٨): واجبات الأعضاء:

يجب على من أصبح عضواً بالجمعية:

١. ان يوقع في سجل الأعضاء الذي يشتمل على اسمه وعنوانه وتاريخ وعدد الأسهم التي يمتلكها، وتوقيع العضو على هذا السجل يجب ان يتم بعد اطلاعه وعلمه التام بكل ما جاء بهذه اللائحة.
٢. ان ينفذ جميع الالتزامات ويقوم بجميع الواجبات المنصوص عليها في هذه اللائحة والانظمة الداخلية للجمعية و ان يقيد بقرارات الجمعية العمومية و مجلس الادارة.
٣. ان يسدد ما عليه من ديون او قروض للجمعية نفسها او ترتبت عليه بكفالتها. ولا يجوز للعضو في أي حال من الاحوال ان يطالب باستهلاك اسهمه مقابل أي ديون مستحقة عليه للجمعية او غيرها.
٤. ان يبلغ مجلس الإدارة بكتاب مضمون عن تغيير عنوانه المثبت في سجل العضوية ولا تترتب أي مسؤولية على الجمعية كما لا يكون له حق الاعتراض على أي قرار بحجة ي عدم تبليغيه، إذا لم يكن عنوانه مؤكدا لدى الجمعية.

المادة (٩): فصل العضو:

يجوز فصل العضو من الجمعية بقرار من مجلس الإدارة في احدى الحالات الآتية:

١. إذا فقد أحد الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من هذه اللائحة.
٢. إذا صدر بحقه حكم شرعي او اداري يشتمل على عدم الأمانة او عدم الاستقامة.
٣. إذا خالف مضمون الفقرتين (٣,٢) من المادة (٨) من هذه اللائحة.
٤. إذا تسبب عن عمد في الحاق ضرر مادي او معنوي بالجمعية ويعود تقدير ذلك الضرر لمجلس الادارة، و يجب على مجلس الادارة ان يبلغ العضو المفصول بكتاب مضمون و له خلال خمسة عشر يوماً من تبليغه حق الاعتراض امام الجمعية العمومية التي يجب عليها البت في الاعتراض و لا يكون قرار الفصل نافذاً الا من تأريخ رفض اعتراض العضو او فوات موعده دون حصوله.

المادة (١٠): الاستقالة:

يجوز لاي مساهم بالجمعية يرغب في الاستقالة منها ان يقدم طلباً خطياً بذلك الى مجلس الإدارة مع ذكر الأسباب الموجبة لاستقالته، من الجمعية وعلى مجلس الإدارة أن يبت في قبول او عدم قبول الاستقالة، مع ايضاح المبررات خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ وصول طلب الاستقالة للجمعية، وإذا لزم مجلس الإدارة الصمت، تعتبر الاستقالة نافذة بعد مضي المدة المحددة عالية، و مع ذلك يبقى العضو المستقيل مسؤولاً عن جميع التزاماته تجاه الجمعية الا ان تصبح استقالته نافذة.

وعلى مجلس الإدارة تجميد الاستقالات، إذا تدهورت اعمال الجمعية، او بلغت خسائرها ما يساوي نصف رأس مالها الأسهمي أو كانت الجمعية في بداية تنفيذ مشروع جديد.

المادة (١١): فقدان العضوية:

يفقد المساهم بالجمعية عضويته منها في احدى الحالات التالية:

- (أ) الوفاة (ب) الفصل (ج) الاستقالة

المادة (١٢): إعادة الأسهم:

إذا فقد أحد اعضاء الجمعية عضويته بالفصل او الوفاة، تعاد له أو لورثته قيمة اسهمه بعد اضافة ما حققته من ارباح او حسم ما لحق بها من خسائر. وفي حالة الوفاة، يحل الورثة او بعضهم محل مورثهم او يتفقون على احلال أحدهم محله على ان تتوفر شروط العضوية في الوارث إذا رغبوا عدم سداد قيمة الاسهم وعلى مجلس الادارة ملاحظة استرداد ايصالات او شهادات الاسهم المعادة و الاشارة بإلغائها في السجلات الخاصة بذلك.

المادة (١٣): مسؤولية الأعضاء:

تتحدد مسؤولية العضو في حقوق والتزامات الجمعية بقدر ما يمتلكه من الأسهم.

المادة (١٤): عدم جواز الحجز على أموال الجمعية:

لا علاقة للجمعية بالديون او الالتزامات المترتبة على اعضاء الجمعية بصفتهم الشخصية ولا يجوز الحجز او الحجر على اموال الجمعية منقولة او غير منقولة لسداد ديون والتزامات اعضائها ويدخل في ذلك قيمة ما ساهم به العضو للجمعية.

المادة (١٥): تمييز الأعضاء عن غيرهم:

لا يمنع كون الجمعية أسست اصلاً لخدمة أعضائها ان تتعامل مع غير أعضائها أو تقدم لهم الخدمات التي تؤديها لأعضائها ضمن الطرق والأساليب التي تخدم بها أعضائها ويشترط لذلك:

١. ان تكون خدمتها لغير أعضائها في مصلحتها.
٢. ان تعطي الافضلية والاولوية دائماً وابدأ للأعضاء على المتعاملين معها من غير الاعضاء كما يجوز اعطاء الاعضاء ميزة خاصة في الأسعار عن غيرهم.
٣. أن تكون معاملة غير الأعضاء نقدية مهما كانت الأحوال.

المادة (١٦): ميزة المؤسسين:

اعضاء هذه الجمعية متساوون في الحقوق والواجبات الا ان الاعضاء المؤسسين الذين اشتركوا في تكوين الجمعية لهم حق الأولوية على غيرهم من المساهمين تقديم الخدمات.

المادة (١٧): متى يستحق العضو ربحاً على مساهمته:

العضو الذي يساهم بالجمعية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من أي سنة مالية ليس له نصيب من الأرباح التي تحققها الجمعية في هذه السنة.

المادة (١٨) استمرار قبول الاعضاء

باب العضوية بالجمعية مفتوح على الدوام لمن تنطبق عليهم شروط العضوية المنصوص عليها في المادة (٥) من هذه اللائحة، الا انه يجوز في حالات استثنائية عدم قبول مساهمات جديدة استناداً للمادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية للنظام.

المادة (١٩): الحد الأعلى للمساهمة:

لا يجوز للعضو الواحد أن يمتلك من الأسهم ما يزيد على (١٠%) من رأس مال الجمعية و لا تسري هذه القاعدة على المؤسسين اذا لم يتحدد بعد رأس مال معين للجمعية، الا انه اذا اتضح ان هناك مساهماً يمتلك أكثر من هذا الحد فهو مخير بالتنازل لغيره عما زاد او استرده، و يكون سعر السهم ثابت و لا يجوز تجزئته و لكن يجوز اضافة رسم عضوية بواقع (١٠%) من قيمة الأسهم المكتتب بها من قبل العضو و بحد ادنى مائتي (٢٠٠) ريال و مصروفات اصدار للسهم الواحد من حاصل قسمة الموجودات باخر ميزانية على عدد الاسهم المثبتة فيها (مصروفات اصدار السهم الواحد = الموجودات باخر ميزانية/ عدد الاسهم المثبتة فيها) تضاف للاحتياطي العام و بحد ادنى ثلاثة امثال قيمة السهم الاسمية.

المادة (٢٠): الحد الأدنى للمساهمة:

الحد الادنى للمساهمة بهذه الجمعية هو (١٠) أسهم بقسمة اجمالية قدرها (١٠٠٠) ريال و لا يعتبر المساهم عضواً بالجمعية ما لم يسدد كامل هذا المبلغ، كما لا يستحق اية ارباح أو عوائد على المساهمة التي تقل عن هذا الحد انما تسجل لحسابه تسديدا لما تبقى من قيمة مساهمته بالحد الادنى ثم تحتسب عضويته من تاريخ تسديد كامل الحد الادنى.

المادة (٢١): التنازل عن الأسهم:

يمكن ان يتنازل عضو لآخر عن بعض او كل أسهمه بالجمعية و لا يعتبر ذلك نافذاً الا بموافقة مجلس الادارة و اثبات التنازل في سجلات الجمعية، و يلتزم المالك الاخير للاسهم بجميع ما يترتب على المالك السابق تجاه الجمعية و على مجلس الادارة عدم قبول التنازل اذا كان العضو المتنازل مدين للجمعية حتى يسدد كل ما عليه لها، و اذا تعذر التنازل و ابدى المساهم رغبته في الانسحاب من الجمعية و اقتنع مجلس الادارة بأسباب الانسحاب، كان للعضو المنسحب ان يسترد قيمة اسهمه بعد اضافة ما حققه من ارباح او حسم ما لحق بها من خسائر.

(الفصل الثالث)

الشؤون المالية

المادة (٢٢): رأس المال

يتكون رأسمال الجمعية من:

أ- عدد غير محدود من الاسهم قيمة السهم الواحد (١٠٠) ريال.

ب- الاحتياطيات.

المادة (٢٣): السنة المالية:

تحدد السنة المالية للجمعية باثني عشر شهراً عربياً تبدأ في اليوم الأول من شهر محرم وتنتهي في اليوم الأخير من شهر ذي الحجة من كل عام. وتستثنى من ذلك السنة المالية الأولى للجمعية حيث تبدأ من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية.

المادة (٢٤): الميزانية:

على المجلس الإدارة أن يعد الميزانية والحسابات الختامية للجمعية بعد انتهاء السنة المالية مباشرة وتكون تحت إشراف مراجع الحسابات الذي يقوم بدوره بتدقيقها ومناقشتها مع المجلس ومن ثم اعتمادها وإعطاء شهادته عليها وتحرم الجمعية من الاعانة المحاسبية إذا تأخر ميزانيتها مدة تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية إلا لحالات اضطرارية توافق عليها الوزارة.

المادة (٢٥): تنظيم الميزانية:

يجب ان تنظم ميزانيات وحسابات الجمعية وفقاً للأصول المحاسبية وطبقاً للتعليمات الصادرة من قبل الوزارة.

المادة (٢٦): عرض الميزانية على الاعضاء:

تعرض الميزانية والحسابات الختامية على الوزارة بعد التوقيع عليها من مجلس الإدارة واعتمادها من مراجع الحسابات والتأكد من صحتها و ثم التصديق عليها ويجب ان توضع الميزانية ومرفقتها بعد التصديق عليها في مكتب الجمعية مدة لا تزيد عن ١٥ يوماً قبل عرضها على الجمعية العمومية ليتسنى لكل عضو الاطلاع عليها تمهيداً لمناقشتها أمام الجمعية العمومية. كما يجب أن يعلن عن ذلك في مكان ظاهر من مكتب الجمعية أو بالقرب منه.

المادة (٢٧): الاحتياطي النظامي:

يتكون الاحتياطي النظامي للجمعية من النسبة المخصصة له من الأرباح وقدرها (٢٠٪) من الفائض الصافي.

المادة (٢٨): الاحتياطي العام:

عندما يبلغ الاحتياطي النظامي ما يساوي رأس مال الجمعية الأسهمي يجوز تحويل النسبة المئوية المشار إليها في الادة السابقة إلى الاحتياطي الذي يتكون من التبرعات والهبات والإعانة التأسيسية وإعانة بناء مقر الجمعية ويتصرف مجلس الإدارة في استعمال هذا الاحتياطي فيما يحقق أهداف الجمعية.

المادة (٢٩): الأرباح:

تتصرف الجمعية العمومية بالفائض الصافي بعد تغطية ما قد يكون هناك من عجز سابق في السنوات السابقة وذلك على النحو التالي:
أ- (٢٠٪) للاحتياطي النظامي مع مراعاة ما جاء بالمادة (٢٨) من هذه اللائحة.
ب- (٢٠٪) من الباقي يصرف كريح بنسبة المساهمة في رأس المال.
ج- (١٠٪) من الباقي للخدمات الاجتماعية وتكون الأولوية للمستحقين من أعضاء الجمعية وأسرهم.
د- مع مراعاة ما قد تقررته الجمعية العمومية من مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وفق ما نصت عليه المادة (١٤) من النظام والمادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية يخصص باقي الأرباح للعائد على المعاملات فإذا لم يتم ضبط المعاملات يوزع ما لا يزيد عن (٥٠٪) منه على الأعضاء بنسبة أسهم كل منهم والباقي يعلى للاحتياطي العام الذي يجوز توزيعه فيما بعد بحسب نقاط أقدمية نقطة وتحتسب الأقدمية ابتداء من أيلولة السهم في ملكية المساهم.

(الفصل الرابع)

الشؤون الإدارية

المادة (٣٠) الجمعية العمومية:

تتكون الجمعية العمومية من كافة الأعضاء الذين يملكون ما لا يقل عن الحد الأدنى للمساهمة المنصوص عليها في المادة (٢٠) من هذه اللائحة.

المادة (٣١): السلطة العليا للجمعية:

تعتبر الجمعية العمومية السلطة العليا للجمعية وتسري قراراتها على جميع الأعضاء بما فيهم الغائبين والمتخلفين والمعارضين ولها أن تفوض مجلس الإدارة في بعض صلاحياتها.

المادة (٣٢) اجتماعات الجمعية العمومية:

تكون اجتماعات الجمعية العمومية:

(أ) عادية وتعد مرة كل سنة في مدة لا تتجاوز شهراً من انتهاء التصديق على الميزانية والحسابات الختامية المشار إليها في المادة (٢٦) من هذه اللائحة.

(ب) غير عادية وتعد عند الحاجة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو من مراجع الحسابات أو من ثلث أعضائها على الأقل، ويشترط لذلك موافقة الوزارة التي لها حق دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير عادي متى رأت ذلك ضرورياً استناداً للمادة (٢٥) من النظام والمادة (٤٦) من اللائحة التنفيذية.

(ت) إقرار الاقتراض من البنوك المحلية المصرح لها العمل بالمملكة العربية السعودية لأجل الاستثمار في اصول عقارية ورهن العقار للمقرض ضماناً لسداد القرض لحين وفاء القرض من ريع العقار او ما يتوفر للجمعية من موارد مالية أخرى .

المادة (٣٣): كيفية دعوة الجمعية العمومية "

يجب أن تكون دعوة الجمعية العمومية خطية ومشملة على جدول الأعمال والمواضيع المراد بحثها ومكتن الاجتماع وتاريخه وساعة انعقاده ولا يكتفي للدعوة بوسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون ولا بالإعلان بالجرائد أو المحلات العامة وإنما تعتبر هذه الوسائل مساعدة فقط.

المادة (٣٤): تاريخ الدعوة:

يجب أن توجه الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية قبل عشر يوماً على الأقل من موعد الاجتماع وأن يختار المكان والوقت المناسبين للاجتماع وتهيأ كافة السبل (من مواصلات ونحوها) لضمان حضور أكبر عدد ممكن من المساهمين.

المادة (٣٥): النصاب النظامي للجمعية العمومية:

يعتبر اجتماع الجمعية العمومية نظامياً بحضور (٢٥٪) من الأعضاء استناداً لمضمون المادة (٢٢) من النظام والمادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية له.

المادة (٣٦) اتخاذ القرارات:

تتخذ قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس ويتم التصويت برفع الأيدي ويمكن أن يجرى بطريقة الاقتراع السري إذا طلب ذلك ثلاثة أرباع الحاضرين.

المادة (٣٧): لكل عضو صوت واحد:

على الأعضاء الحضور شخصياً لاجتماع الجمعية العمومية ولكل عضو صوت واحد مهما بلغت الأسهم التي يملكها ولا يجوز للعضو أن يوكل عضواً آخر في الجمعية من غير أعضاء مجلس الإدارة بالحضور أو التصويت إلا في ظروف خاصة باستثناء النساء والأشخاص المعنويين والأشخاص الذين لا يقيمون بمنطقة خدمات الجمعية فهؤلاء يحق لهم توكيل من يمثلهم ولرئيس الجلسة اعتبار الوكالات أو عدم اعتبارها مع ذكر الأسباب مع ذلك لا يجوز توكيل غير الأعضاء كما لا يجوز للعضو أن يتوكل عن أكثر من واحد.

المادة (٣٨): حوافز حضور الجمعية العمومية :

يجوز للجمعية العمومية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وضع عقوبات بحق كل عضو بالجمعية يتخلف عن حضور اجتماعات الجمعية ثلاث مرات متتالية بغير عذر شرعي ويجب أن يتفق على نوع هذه العقوبات مع الوزارة كما يجوز تخصيص جوائز رمزية توزع بالاقتراع على الحضور ويستحسن أن تكون هذه الجوائز من موجودات الجمعية.

المادة (٣٩): تسجيل الحضور:

يجب أن يكون هناك سجل خاص يتضمن أسماء وأرقام عضوية الذين يحضرون اجتماع الجمعية العمومية ويوقع عليه من قبل الأشخاص المنصوص عليهم في المادة (٤٢) من هذه اللائحة، ويصدق عليه من قبل من يمثل الوزارة.

المادة (٤٠): جواز حضور غير المساهمين للاجتماع:

تجوز دعوة أشخاص غير مساهمين بالجمعية لحضور اجتماعات الجمعية العمومية دون أن يكون لهم حق الاشتراك في المناقشات والتصويت.

المادة (٤١): رئاسة الجمعية العمومية:

يتم انتخاب الرئيس من بين الأعضاء في اجتماع الجمعية العمومية في بداية كل اجتماع .

المادة (٤٢) : المسئولون عن محضر الاجتماع :

يجب أن يتم تعيين عضوين من الذين حضروا الاجتماع الإشراف على عمليات التصويت وتعيين شخص ثالث لكتابة وقائع الجلسة. وهؤلاء مع الرئيس هم الذين يوقعون على محضر الاجتماع.

المادة (٤٣) : كيفية الاجتماع:

عند ابتداء الساعة المحددة للاجتماع يتأكد الرئيس من عدد الحضور فإن كانوا قد بلغوا النصاب النظامي يعلن عن بداية الاجتماع ويفتح الجلسة وأن لم يبلغ الحضور النصاب تناقش بعض الأمور الخاصة بالجمعية كشرح اللوائح وواجبات حقوق الأعضاء والطرق التي تتم بها إجراءات ضبط الحسابات بالجمعية ونحو ذلك فإذا مضت ساعتان على الموعد المحدد للاجتماع ولم يحضر من يكمل النصاب , يعلن الرئيس تأجيل الجلسة لعدم اكتمال النصاب النظامي لها ويحث الحضور على الاتصال ببقية المساهمين لحضور الاجتماع الثاني الذي يجب تحديده على ضوء ما ذكر في المادة (٣٥) من هذه اللائحة ويذكرهم بأن هناك عقوبات تطبق بحق من يتخلفون عن حضور اجتماعات الجمعية العمومية كنص المادة(٣٨) من هذه اللائحة.

المادة (٤٤) : جدول أعمال الجمعية العمومية:

لا يجوز أنتناقش الجمعية العمومية أموراً لم ترد في جدول الأعمال الذي يجب أن يشتمل على ما ورد بالمادة (٢٤) من النظام والمادة (٤٥) من اللائحة التنفيذية للنظام.

المادة (٤٥) : مجلس الإدارة:

تدار الجمعية من قبل إدارة يتكون من (٩) اعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بعد موافقة الوزارة بحيث لا يقل عن خمسة ولا تزيد عن (١٣) عضواً. وعلى أعضاء مجلس الإدارة المنتخب أن يعقدوا سنوياً اجتماعاً لهم بعد انتهاء جلسة الجمعية العمومية مباشرة من أجل انتخاب رئيس ونائب رئيس وأمين للصندوق وكذلك أمين للمجلس على ألا تقل مؤهلاتهم العلمية عن الكفاءة المتوسطة.

المادة (٤٦) : مجلس الإدارة التأسيسي (الأول):

مدة عضوية الإدارة التأسيسي (٣) سنوات.

المادة (٤٧) : مدة عضوية مجلس الإدارة المنتخب:

تستمر عضوية مجلس الإدارة المنتخب من الجمعية العمومية أربع سنوات عملاً بالمادة (١٤) من النظام وفي حال انتهاء مدة المجلس يستمر مجلس الإدارة في ممارسة مهامه وصلاحياته إلى أن يتم انتخاب المجلس الجديد في أقرب اجتماع لجمعية العمومية للجمعية وبحد أقصى سنة وإذا تعذر ذلك فيحق للوزارة تعيين لجنة مؤقتة لإدارة الجمعية حتى يتم انتخاب مجلس إدارة لها.

المادة (٤٨) : مكافأة اعضاء مجلس الإدارة:

لا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أجراً عن عملهم إلا أنه يجوز لمجلس الإدارة أن يقرر بعض التعويضات لتغطية النفقات التي يتكبدها الأعضاء أثناء قيامهم بخدمة الجمعية، كما يجوز للجمعية العمومية أن تمنح مكافئات مقطوعة لمجلس الإدارة أو لأشخاص معينين من المجلس مع مراعاة ما جاء بالمادة (٢٩) من هذه اللائحة.

المادة (٤٩): شروط عضوية مجلس الإدارة:

يشترط في المرشح لعضوية مجلس الإدارة:

- ١- أن تتوفر لديه نصوص المادتين (٨٥) من هذه اللائحة.
- ٢- أن يكون قد أتم الحادية والعشرون من عمره.
- ٣- أن يكون قادراً على الإسهام في إدارة الجمعية ومتابعة أعمالها ونشاطاتها.

المادة (٥٠): مسئولية أعضاء مجلس الإدارة:

يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن الجمعية وما لها وما عليها من حقوق ويكون العضو مسئولاً مسئولية شخصية إذا تجاوز صلاحياته وقراراتهم ملزمه للجمعية تجاه الغير.

المادة (٥١): أسهم عضو مجلس الإدارة:

يجوز للجمعية العمومية أن تحدد عدداً معيناً من الأسهم يجب أن يملكها بعض أعضاء مجلس الإدارة متى ما رأت ذلك يحقق ملحة الجمعية ولا يجوز له في هذه الحالة التنازل عنها أو بيعها طيلة مدة عضويته.

المادة (٥٢): صلاحيات مجلس الإدارة:

يتولى مجلس الإدارة أعمال الجمعية بما يحقق لها المصلحة ضمن الأغراض والأهداف التي أنشئت من أجلها وفي حدود الأنظمة التعاونية مع مراعاة ما ورد بالمادة (١٨) من النظام والمادة (٣١) من اللائحة التنفيذية له في هذا الصدد.

المادة (٥٣): التزامات أعضاء مجلس الإدارة:

على مجلس الإدارة:

- ١- أن يتقيد في جميع أعماله بما ورد في هذه اللائحة وقرارات الجمعية العمومية.
- ٢- أن ينفذ تعليمات الوزارة التي يجب أن تتضمن جدول أعمال الجلسة التي تعقد بعد وصولها تباعاً ويقوم المجلس بمناقشتها وتفهمها ويجوز أن يكتب للوزارة بوجهة نظره نحو ما ورد في هذه التعليمات.
- ٣- أن يسهل أعمال منسوبي الوزارة ومراجعي الحسابات وأي موظف حكومي مختص ويقدم لهم جميع المستندات والمعلومات التي يطلبونها.
- ٤- أن يزود الوزارة أو من يمثلها بنسخة من محاضر اجتماعاته وقراراته وخلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ اعتمادها من المجلس.

المادة (٥٤): عندما يشغر مركز عضو مجلس الإدارة:

يجب ألا يقل أعضاء مجلس الإدارة عن العدد المحدد في المادة (٤٥) من هذه اللائحة وإذا شغر مركز أحدهم لأي سبب من الأسباب يدعي من حاز على أصوات أكثر من الأعضاء الاحتياطيين لانضمام لمجلس الإدارة. أما إذا كان المركز الشاغر هو الرئيس أو نائبه أو أمين الصندوق فينتخب من الأعضاء من يحل محلهم.

هذا ولو قدر ودعي أعضاء مجلس الإدارة الاحتياطيين كلهم دفعه واحدة أو على فترات لملئ المراكز الشاغرة ومع ذلك بقيت مركز بالمجلس شاغرة فعلى من بقي من أعضاء مجلس الإدارة إخطار الوزارة بذلك فيما أن تقر استمرار عمل المجلس بالعدد الموجود أو تطلب دعوة الجمعية العمومية لانتخاب أعضاء للمركز أو المراكز الشاغرة وكذلك لانتخاب أعضاء احتياطيين.

المادة (٥٥): فقدان عضوية مجلس الإدارة:

يفقد عضو مجلس الإدارة عضويته من المجلس في إحدى الحالات التالية:

- ١- إذا فقد شرطاً من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة (٤٩) من هذه اللائحة.
- ٢- إذا صدر فقد صفته كمساهم بالجمعية طبقاً لما تتضمنه المادة (١١) من هذه اللائحة.
- ٢- إذا حالت أسباب صحية دون تمكنه من ممارسة عمله في مجلس الإدارة.
- ٣- إذا استقال من عضوية المجلس.

وعلى المجلس الإدارة أن يبلغ العضو كتابة بإعفائه من عضوية مجلس الإدارة مع ذكر السبب علماً أن الإعفاء لا يعتبر نافذاً إلا بقرار من الجمعية العمومية وأنماء تبقى مسؤولية العضو المعفى من تاريخ تبليغه إلى أن تثبت الجمعية العمومية بشأنه كمساهم بالجمعية ويمتنع خلال هذه الفترة من مزاوله أي صلاحيات كان يتمتع بها قبل إعفائه.

المادة (٥٦): الإعفاء من عضوية مجلس الإدارة:

يعفى عضو مجلس الإدارة من عضوية المجلس في إحدى الحالات التالية:

- ١- إذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متوالية بدون عذر شرعي.
- ٢- إذا حالت أسباب صحية دون تمكنه من ممارسة عمله في مجلس الإدارة.
- ٣- إذا تسبب للجمعية بضرر مادي أو معنوي عن طريق تصرف مقصود.
- ٤- إذا استقال من عضوية المجلس.

وعلى مجلس الإدارة أن يبلغ العضو كتابة بإعفائه من عضوية مجلس الإدارة مع ذكر السبب علماً أن الإعفاء لا يعتبر نافذاً إلا بقرار من الجمعية العمومية وإنما تبقى مسؤولية العضو المعفى من تاريخ تبليغه إلى أن تثبت الجمعية العمومية بشأنه كمساهم بالجمعية ويمتنع خلال هذه الفترة من مزاوله أي صلاحيات كان يتمتع بها قبل إعفائه.

المادة (٥٧): اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة كلما دعت الحاجة إلى ذلك وفي كل الأحوال يجب أن يجتمع كل شهر مرة على الأقل.

المادة (٥٨): مكان اجتماعات مجلس الإدارة:

يجب أن تكون اجتماعات مجلس الإدارة في مقر الجمعية ويجوز في حالات استثنائية أن تكون في مكان اخر ضمن منطقة عملها .

المادة (٥٩): دعوة المجلس للاجتماع:

توجه الدعوة لمجلس الإدارة للانعقاد من الرئيس أو نائبه أو أمين المجلس (بالاتفاق مع الرئيس) ويمكن بصورة استثنائية دعوة المجلس للانعقاد بطلب من :

- أ- الوزارة أو من يمثلها.
- ب - نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- ج- مراجع الحسابات.

المادة (٦٠): كيفية دعوة المجلس للاجتماع:

ما لم يكن هناك موعد ثابت دورياً لاجتماعات مجلس الإدارة فيجب أن ترسل الدعوة قبل موعد الاجتماع بيومين على الأقل مرفقة بجدول الأعمال ويجوز في الحالات المستعجلة تقصير هذه المدة إلى أي حد وطلب الأعضاء للاجتماع هاتفياً أو برقياً أو بأي وسيلة اخرى.

المادة (٦١): النصاب النظامي للمجلس:

يتوفر النصاب النظامي لمجلس الإدارة بحضور أغلبية الأعضاء (٥٠٪+١) وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحاً، مع ملاحظة عدم جواز توكيل أحد الأعضاء عن عضو اخر في المجلس ويجب على العضو أو الأعضاء المعارضين التوقيع على محضر الاجتماع ولا يجوز لهم الامتناع عن التوقيع طالما قد تم تسجيل معارضتهم في المحضر.

المادة (٦٢): سجلات الجمعية :

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا قادرين على تفهم واستيعاب وتطبيق السجلات والنماذج اللازمة لضبط حساباتها وأعمالها الإدارية مدركين إدراكاً كافياً قيمتها وما تؤديه من خدمة للجمعية ومن هذه السجلات النماذج:

- ١ - عقد التأسيس.
- ٢ - طلب التسجيل.
- ٣ - طلب الانتساب.
- ٤ - شهادة التسجيل.
- ٥ - سجل الأعضاء.
- ٦ - محضر اجتماعات مجلس الإدارة.
- ٧ - سجل حسابات الأعضاء.
- ٨ - الميزانية العمومية.
- ٩ - بطاقة تفريغ الميزانية.

١٠- ميزان المراجعة.

١١- قوائم الجرد.

١٢- سجل اليومية العامة.

١٣- حسابات الدخل والمصروف.

١٤- حسابات التشغيل.

١٥- حسابات المتاجرة.

١٦- سند قبض.

١٧- سند صرف.

١٨- سند قيد.

١٩- شهادة الأسهم.

المادة (٦٣): حضور غير أعضاء المجلس للاجتماعات:

يجوز لمجلس الإدارة أن يسمح لغير أعضائه سواء من مساهمي الجمعية أو غيرهم بحضور جلساته، ويتعين ذلك بالنسبة للأعضاء الاحتياطيين ، وليس لغير الأعضاء بالمجلس حق في المناقشة أو التصويت .

المادة (٦٤) : تفويض الصلاحيات :

لمجلس الإدارة أن يفوض أحد أعضائه بعض الصلاحيات كما له أن يعطي بعض المساهمين تفويضاً خاصاً لأغراض وأعمال معينة ولمدد محدودة باستثناء التوقيع على الشيكات والمستندات والعقود والصفقات والميزانيات .

المادة (٦٥) صلاحيات رئيس المجلس:

يتمتع رئيس مجلس الإدارة بالصلاحيات التالية:

- ١- يرأس اجتماعات المجلس وصوته مرجح عند تساوي الأصوات.
- ٢- يمثل الجمعية أمام الجهات المختصة أيأ كان نوعها سواء كانت الجمعية مدعية أو مدعى عليها أو متدخلة في قضية من القضايا.
- ٣- يوقع على كافة ما يصدر عن الجمعية سواء مراسلات، أو قرارات، أو عقود أو غير ذلك.
- ٤- توجه باسمه كرئيس للمجلس كافة المكاتبات التي تقصد بها الجمعية ويقوم باستلامها والتصرف فيما يدخل ضمن صلاحياته وعرض الباقي على مجلس الإدارة.

المادة (٦٦): صلاحيات نائب الرئيس:

ينوب عن رئيس مجلس الإدارة في حالة غيابه نائب الرئيس ويتمتع بصلاحيات الرئيس مالم يكن الرئيس قد فوض أحد أعضاء الإدارة ببعض أو كل صلاحياته.

المادة (٦٧): واجبات أمين المجلس:

يتعين أن يكون لمجلس الإدارة أميناً له من بين أعضائه يقوم بأعمال السكرتارية كنص المادة (٤٥) من هذه اللائحة ويقوم عادة بالأعمال الآتية:

- ١- استلام كافة المرسلات التي ترد للجمعية وتسجيلها وتصنيفها وعرضها على رئيس مجلس الإدارة.
- ٢- المحافظة على معاملات الجمعية وسجلاتها وترتيبها والتسجيل فيها كلما دعت الحاجة.
- ٣- المشاركة في اعداد التقارير والخطابات وكل ما يصدر عن الجمعية
- ٤- التحضير لاجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات التعاونية.
- ٥- تسجيل محاضر الاجتماعات وعرضها للتوقيع عليها من قبل الأعضاء واستنساخ صور عنها والتوقيع على هذه الصور ومطابقتها للأصل.
- ٦- تبليغ قرارات مجلس الإدارة الى كافة الجهات التي تتعلق بها تلك القرارات.
- ٧- يحتفظ بكافة الوثائق والمستندات ودفاتر الشيكات وأختام الجمعية ونحوها تحت مسؤوليته الشخصية.

المادة (٦٨) واجبات المدير:

يتعين على كل جمعية أن تعين مديراً لها ويصدر بتعيينه قرار من مجلس الإدارة ويجب أن يتضمن القرار صلاحياته ومسئوليته ومرتبته كما يشترط فيمن يعين مديراً للجمعية:

- ١- أن يكون سعودي الجنسية.
- ٢- أن يكون قد أتم الحادية والعشرون من عمره.
- ٣- أن يكون ذا مؤهل علمي يتناسب مع ما سيوكل إليه من مهمات.
- ٤- أن يكون بكامل الأهلية الشرعية وغير محكوم عليه بحكم شرعي أو إداري يشتمل على عدم الأمانة أو سوء السلوك.
- ٥- ألا يكون موظفاً بالدولة وبالذات الجهات التي تشرف إشرافاً مباشراً على الجمعيات التعاونية ويجوز في حالات اضطرارية وبموافقة الوزارة نذب أو إعاره الموظف ليكون مديراً للجمعية وفي هذه الحالة يكون تحت مسؤولية الجهة التي يعمل فيها طيلة مدة عمله بالجمعية.
- ٦- إذا لم تتمكن الجمعية لأي سبب من الأسباب من تعيين مدير متفرغ لأعمالها كما هو موضح أعلاه فيتعين على مجلس الإدارة نذب أحد أعضائه ليتولى هذا العمل وفي هذه الحالة لا يفقد عضو مجلس الإدارة المنتدب حقه في التصويت على قرارات المجلس.

المادة (٦٩): صلاحيات مدير الجمعية:

يكون مدير الجمعية مسؤولاً شخصياً وفقاً لأحكام هذه اللائحة أمام مجلس الإدارة ويتلقى تعليماته من رئيس مجلس الإدارة أو من يملك حق التوقيع عنه وتحدد صلاحياته ومسئوليته في الأمور التالية:

- ١- يدير أعمال الجمعية على الوجه الذي يحقق لها المصلحة وعليه تقوى الله ومخافته والمحافظة على الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تكون تحت تصرفه وعدم التفريط بشيء منها.

- ٢- عليه التقيد بالصلاحيات التي يحددها له مجلس الإدارة و عزم تجاوزها في أي حال من الأحوال.
- ٣- يدير وينظم أعمال موظفي الجمعية ويقترح ترفيعهم وفصلهم وعلاواتهم وإجازاتهم إذا لم يكن ضمن الصلاحيات الممنوحة له حق التصرف بذلك.
- ٤- يحرص على سمعة الجمعية ويعمل على ما يحقق ثقة الأعضاء بها ويتوخى الصدق والإنصاف في تعامله ومعاملته.
- ٥- مع ما تضمنته المادة (٥٢) من هذه اللائحة فإنه لا يجوز لمدير الجمعية توريطها في معاملات غير واضحة وجليّة الأهداف كما لا يجوز له أن يمنح حقاً للغير على الجمعية أو يماطل فيه ولا أن يتهاون في حق للجمعية لدى الغير
- ٦- يوقع على كافة المستندات والتحاويل التي تدخل ضمن اختصاصه وعليه عدم الصرف من أموال الجمعية إلا بموجب المستندات التي تحفظ ذلك
- ٧- لا يجوز له أن يحتفظ لديه أو في حسابه الخاص لدى المصارف بأي مبالغ تخص الجمعية قليلة كانت أو كثيرة
- ٨- لا يجوز له أن يقرض الغير أياً كانوا أو يعطي لأحد كائناً من كان سلفاً نقدياً من أموال الجمعية، كما لا يجوز له أن يوقع باسمه كمدير للجمعية أي تعهدات أو كفالات ترتب أي مسؤولية على الجمعية، وإذا ظهر شيء من ذلك فالجمعية غير ملزمة به .
- ٩- عليه عدم نقل مبالغ نقدية تخص الجمعية من بلد لآخر، وإنما يقوم بإيداعها في البنك الذي تتعامل معه الجمعية أو يسلمها لأمين صندوق الجمعية ويأخذ حوالة موقعة بما يلزم لتنفيذ الأعمال المراد صرف المبالغ عليها.
- ١٠- يجوز لمجلس الإدارة متى ما رأى ذلك ضرورياً تكليف مدير الجمعية ببعض مسؤوليات وصلاحيات رئيس الجمعية.
- ١١- يحضر اجتماعات مجلس الإدارة متى ما طلب منه ذلك ما لم يكن أحد أعضاء مجلس الإدارة فحضوره إلزامياً ويقدم التقارير الدورية عن كيفية سير أعمال الجمعية وبنقاشها مع المجلس.
- ١٢- يقوم بأي أ
- ١٣- عمال أخرى يكلفه بها مجلس الإدارة.

المادة (٧٠): أمين الصندوق:

ينتخب مجلس الإدارة أحد أعضائه أميناً للصندوق ويكون مسئولاً عن حفظ أموال الجمعية في حرز أمين وعن صرفها في الاوجه التي يقرها مجلس الإدارة ويكون أحد المفوضين بتوقيع السحوبات المالية عندما تكون أموال الجمعية مودعة في أحد المصارف حسب ما يقرره المجلس. وعليه أن يتثبت من صحة القيود المدونة أولاً بأول ويقدم كفالة مالية معتبرة عندما يطلب إليه مجلس الإدارة ذلك، كما ويوقع مع المحاسب وسكرتير الجمعية أو من يفوضه المجلس بذلك على أوامر الصرف وأن يحتفظ بإيصالات القبض وأوراق الصرف التي لها قيمة مالية، وهو المسئول عن قبض الأموال بموجب إيصالات مختومة بخاتم الجمعية وتوقيعه ويكون مسئولاً عنها.

المادة (٧١): المحاسب:

يعين مجلس الإدارة محاسباً للجمعية ويدفع له راتباً أو مكافأة ويكون مسؤولاً عن الأعمال التالية:

- ١- مسك الدفاتر والمستندات الحسابية التي تتطلبها طبيعة العمل وخاصة دفتر اليومية العامة ويكون مسؤولاً عن التسجيل فيه وفقاً لقواعد القيد المزوج في المحاسبة وأن يستعين بسندات القيد كلما استدعى الأمر ذلك.
- ٢- مسك سجل حسابات أسهم الأعضاء ويبين فيه عدد أسهم كل عضو وأرقامها وكل ما يطرأ عليها من استهلاك أو إلغاء أو نقل.
- ٣- مسك سجل حسابات الأعضاء ويبين فيه المبالغ التي استلموها من الجمعية أو التي ترتبت عليهم نتيجة تعاملهم معها وكذلك المبالغ التي تحققت لهم نتيجة توريد منتجاتهم لها أو التي دفعوها لها.
- ٤- إعداد ميزان مراجعة لحسابات الجمعية وحساب الصندوق مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر وعندما يطلب إليه ذلك.
- ٥- تحضير حسابات الجمعية وإعداد حساباتها الختامية في نهاية السنة المالية للجمعية وعرضها على مدقق الحسابات لتدقيقها واستخراج الميزانية العمومية وإجازة الحسابات الختامية.
- ٦- تكون جميع دفاتر وسجلات ومستندات الجمعية وأختامها في مكتب الجمعية.

المادة (٧٢): إنهاء خدمة مدير الجمعية:

لا يجوز إنهاء خدمة مدير الجمعية إلا بقرار مجلس الإدارة ويجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكف يده عن العمل ويتولى مجلس الإدارة محاكمته عما ارتكب من أخطاء.

المادة (٧٣): لجنة المراقبة:

يجوز للجمعية العمومية أن تنتخب لجنة مراقبة تكون مدة العضوية فيها اعتباراً من اجتماع الجمعية العمومية الذي ينتخبون فيه حتى اجتماع الجمعية العمومية الذي يليه، ويجوز إعادة انتخابهم وتطبيق بصدق شروط عضويتهم وفقدان هذه العضوية الشروط التي تطبق على أعضاء مجلس الإدارة.

وعلى أعضاء لجنة المراقبة أن ينتخبوا أحدهم رئيساً للجنة وتتخذ قراراتهم بموافقة اثنين منهم، حتى لو كان المعارض الرئيس ويكون لهذه اللجنة سجل خاص يسجلون فيه قراراتهم وملاحظاتهم وتحدد صلاحيات ومسؤوليات لجنة المراقبة في الأمور التالية:

- ١- تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر.
- ٢- تتولى الإشراف على أعمال الجمعية بالتعاون مع مجلس الإدارة وتقدم اقتراحاتها ومرئياتها مكتوبة لمجلس إدارة الجمعية الذي لا يلزم بالأخذ بها وإنما يلزم بإبداء مرئياته عليها إذا لم يأخذ بها.
- ٣- يحق لها مجتمعة الاطلاع على كافة السجلات والدفاتر والمستندات والمحاضر والتقارير والقرارات والميزانيات والعقود والتعليمات وكل ما يتعلق بالجمعية شريطة ألا يعرقل ذلك أعمال الجمعية أو يشلها وان تكون هناك فائدة مرجوة من هذا الاطلاع.
- ٤- على لجنة المراقبة أن تضع تقريرا سنويا عن أعمالها لعرضه على الجمعية العمومية ويجب أن ترسل نسخة منه لمجلس الإدارة قبل اجتماع الجمعية العمومية بثلاثة أيام على الأقل.

المادة (٧٤): اللجان الفرعية:

يجوز أن يتفرع من مجلس الإدارة لجان تساعد المجلس على إدارة أعمال الجمعية وعلى سبيل المثال:
أ- لجنة المشتريات والمبيعات وتتولى الإشراف المباشر على ما ترغب الجمعية شراؤه وتحديد أجود الأصناف واختيار أفضل الأسعار ومن ثم وضع الأسعار التي تباع بها لدى الجمعية مع ملاحظة أن تكون نسبة الربح زهيدة وكافية لتغطية النفقات.
ب- لجنة الجرد التي تتولى الإشراف المباشر على جرد مستودعات الجمعية كلما دعت الحاجة لذلك.
ج- اللجنة الثقافية التي تشرف على فصول المتابعة وفصول مكافحة الأمية ورياض الأطفال ونحو ذلك إن وجدت في الجمعية مثل هذه النشاطات.
ويجب ألا يقل أعضاء كل لجنة عن عضوين ويجوز أن يشترك العضوية أكثر من لجنة كما يجوز لهذه اللجان أن تستعين بمن تحتاج إليه حتى لو لم يكن عضواً بمجلس الإدارة أو مساهماً بالجمعية.

(الفصل الخامس)

المادة (٧٥): دمج الجمعية بأخرى:

يجوز للجمعية أن تدمج مع جمعية أخرى سواء كانت متفقة معها في الأهداف والأغراض أو مختلفة عنها ويشترط لذلك موافقة الجمعية العمومية في كلا الجمعيتين وأن يكون الدمج محققاً لعموم مصلحة المساهمين بالجمعيتين، وأن توافق الوزارة على ذلك من أول الشروع فيه و متى ما تحقق الدمج تكتسب الجمعية الجديدة التي تكونت من مجموع أعضاء الجمعيتين شخصية اعتبارية، و تلتزم بكافة التعهدات والالتزامات المترتبة على الجمعيتين قبل الدمج، و تجتمع جمعية عمومية قوامها أعضاء الجمعيتين لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ووضع خطة عمل للجمعية بعد الدمج حيث يقع حكماً إعفاء كافة المسؤولين بالجمعيتين قبل الدمج من مناصبهم بمجرد تسجيل وإشهار الجمعية وما أقرته الجمعية العمومية من أمور الجمعيتين قبل الدمج يبقى على ما هو عليه.

المادة (٧٦): حل الجمعية وتصفيته:

للوزارة الحق في حل الجمعية وتصفية أعمالها تبعاً لما ورد في المواد من (٣٧ حتى ٤٠) من نظام الجمعيات التعاونية والمادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية له.

المادة (٧٧): الطعن في التصفية:

يجب أن ينشر قرار حل الجمعية وتصفيته واسماء المصفيين وحساب التصفية بجريديتين محليتين ولأعضاء الجمعية الطعن في حساب التصفية لدى الوزارة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره.

المادة (٧٨): ما يخص الأعضاء بعد التصفية:

تطبق المادة (٤٠) من النظام والمادة (١٣) من هذه اللائحة عند توزيع ناتج التصفية، بحيث يتم توزيع ناتج التصفية على الأعضاء بما لا يتجاوز قيمة ما دفعه الأعضاء فعلاً، ثمناً لأسهمهم وما تحقق من أرباح، و يودع الباقي في أحد المصارف على ذمة إنشاء جمعية تعاونية جديدة أو بتحويله بقرار من الوزير إلى جمعية تعاونية تمارس نشاط الجمعية نفسه أو أي نشاط آخر قريب لنشاطها.

(الفصل السادس)

أحكام عامة

المادة (٧٩): عدم التعامل بالدين:

يتعين على الجمعية ألا تتعامل بالأجل سواء لها أو عليها وإذا وجدت ضرورة لذلك فيجب على مجلس الإدارة وضع الضوابط و الحدود التي تقيد التعامل بالأجل وله أخذ الكفالات أو التعهدات الشخصية أو الرسمية لضمان التسديد.

المادة (٨٠): ضرورة توفر المطبوعات:

يجب أن يكون للجمعية ختم رسمي يشتمل على اسمها طبقاً لما ورد في شهادة التسجيل ورقم التسجيل والبلدة التي تكونت فيها. كما يجب أن تكون كافة مكاتباتها على أوراق مطبوع عليها بالإضافة لما ذكر عنوانها كاملاً وكل ما من شأنه إظهار شخصيتها.

والله ولي التوفيق ،،،، ،